

**نموذج مقترح قائم علي متطلبات العصر الرقمي لتطوير
برامج إعداد المعلم بكليات التربية**

أ.د / آمال ربيع كامل محمد

عميد كلية التربية - جامعة الفيوم "سابقاً"
عضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين
تخصص المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم

نموذج مقترح قائم علي متطلبات العصر الرقمي لتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية

أ.د/ آمال ربيع كامل محمد (*)

مقدمة

تؤكد العديد من المتغيرات المجتمعية والعالمية على استمرار الحاجة إلى مهنة التعليم، وبالتالي إلى إعداد المعلمين، فلا مجال لأن يساور الطلاب في مؤسسات إعداد المعلم، الشك في انخفاض الطلب عليهم من سوق العمل، فالإحصاءات في السنوات الأخيرة تدل على نمو مستمر في أعداد المعلمين على مستوى كل الأقطار العربية، وعلى سعى دؤوب لتطوير مضمون الإعداد لكل من يلتحق بمهنة التعليم في كل مستوياته .

فإعداد المعلمين ضرورة لا غنى عنها كأحد معايير الحكم على نجاح المعلم وكفاءته والثقة به، كما أن إعداد وتدريب المعلمين مطلب حيوي لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل بمختلف أشكالها.

وإذا كانت عمليات تحليل أهمية إعداد وتدريب المعلمين قد لخصتها جموع أدبيات البحث في المحاور التالية:

- دعم المواهب والاستعدادات للمعلمين.
- الإعداد أحد معايير الحكم على كفاءة المعلمين والثقة فيهم عبر المعايير الفرعية التالية:

- ❖ تحصيل المعرفة.
- ❖ القدرة على التدريس الجيد.
- ❖ السمعة الطيبة (الجانب الأخلاقي).

* عميد كلية التربية – جامعة الفيوم "سابقاً" - عضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين- تخصص المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم.

- ❖ تقدم التلاميذ في الدراسة.
- ❖ التفاعل في الموقف التعليمي.
- ❖ الكفايات.
- ❖ الإعداد والتأهيل التربوي.
- ❖ المعيار المركب متعدد الجوانب.
- الإعداد مطلب حيوي لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل المتمثلة في:
 - ❖ مطالب التغير العلمي والتقني:
 - ❖ مطالب التغير القيمي
 - ❖ مطالب التغير الاجتماعي والاقتصادي:
 - ❖ مطالب التغير التربوي:
 - ✓ التعلم الذاتي Self-Education.
 - ✓ مبدأ التربية المستمرة Life-long Education.
 - تحديات المستقبل والتغيرات المستقبلية المتوقعة:
 - ✓ ازدياد عدد السكان وتغير تركيبته العمرية.
 - ✓ صعوبة الحفاظ على الهوية.
 - ✓ تناقص التأثير التربوي للأسرة على أبنائها.
 - ✓ حقوق الأقليات، والمعوقين وكبار السن، وتساؤلات حول المشكلات البيئية.
 - ✓ زيادة وقت الفراغ بسبب المكنة، وزيادة متوسطات الأعمار والتقاعد المبكر وقصر فترات العمل.
 - ✓ زيادة الإدارة التكنولوجية.
 - ✓ تعاظم درجة " الهندسة الاجتماعية " وتعني التطبيق المنظم للعلوم الاجتماعية لتنظيم وضبط وتوجيه دافعية الناس ومؤسساتهم " وقد يدعم هذا الاتجاه التطور في أجيال الكمبيوتر.

وإذا كان الطلب المتزايد على مهنة التعليم، والحاجة إلى المعلمين، والتطورات التاريخية لتمهين التعليم قد أدى إلى ظهور أكثر من نظام لإعداد المعلمين، حيث يتخذ هذا الإعداد نمطين رئيسيين هما التتابعي والتكاملي بمميزات وعيوب كل نمط وما يشمله كل نمط من جوانب إعداده التخصصية والثقافية والمهنية في مجالات الإعداد في المجال الفلسفي والأيدولوجي من التربية والمجال النفسي ومجال الإدارة التربوية ومجال اجتماعيات التربية ومجال المناهج والمهارات الأدائية.

وإذا كان إعداد المعلم قبل التخرج ليس إلا حلقة من سلسلة إعداد وتدريب طويلة ومستمرة أثناء حياته المهنية، حيث لا يعني الإعداد الجيد - قبل الخدمة - ضرورة النجاح المهني لسنوات طويلة، وإنما لابد أن يتبع الإعداد الجيد تدريب مستمر لتلبية المتغيرات المجتمعية والمهنية والتربوية في مستقبل حياة المعلم **لأسباب أهمها:**

- ❖ التطور المتسارع في المعرفة الإنسانية بجميع أنواعها.
- ❖ ظهور اتجاهات جديدة في مجال التربية.
- ❖ سرعة التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
- ❖ تطوير البرامج التعليمية في مختلف المراحل التعليمية لمواجهة المتغيرات السابقة.
- ❖ ظهور أهداف جديدة للتربية والتعليم لم تكن موجودة من قبل.
- ❖ ظهور مفاهيم جديدة كالتعليم المستمر أو التعليم طوال الحياة.
- ❖ التحول الرقمي وتطور تكنولوجيا التعليم.

وعلي الرغم من أن المؤسسات الأكاديمية لإعداد وتدريب المعلم قد حظيت بعمليات التطوير لبرامجها إنطلاقاً من دورها الرئيسي سواء علي مستوي الإعداد والتدريب للمعلم فيما يتعلق بدراسة مطالب التغير العلمي والتقني ومطالب التغير القيمي ومطالب التغير الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن دورها في طرح المفاهيم المشتقة من ميادين العلوم الاجتماعية وتنمية القيم والانماط السلوكية المرغوبة علي كل المحاور والمستويات، إلا أن ظهور مفاهيم جديدة **كالتحول الرقمي** تجعل عمليات التقييم للتطوير

لا تتوقف ولا تنقطع، فالتطوير سمة مميزة لكل لمؤسسات الإعداد والتدريب للمعلم لتعظيم دورها في المشاركة بفعالية في مشروعات وبرامج دعم الإعداد والتدريب وخططها.

وتحاول صاحبة الطرح في هذه الورقة أن تقدم رؤية مستقبلية لتطوير برامج المؤسسات الأكاديمية لإعداد وتدريب المعلم في ضوء متطلبات التحول الرقمي لضمان تطوير فاعل، معرجةً على بعض المفاهيم المرتبطة بمطروح هذه الورقة، ومعوقات التطوير في ضوء التحول الرقمي محاولة وضع رؤية مقترحة، وذلك من خلال نموذج قائم علي متطلبات العصر الرقمي لتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية نأمل جميعاً أن يكون داعماً، ومن هذا المنطلق نطرح التساؤلات التالية:

- ما مفاهيم ومتطلبات التحول الرقمي الواجب توافرها في برامج إعداد المعلم بكليات التربية؟
- ما معوقات تطبيق معايير التحول الرقمي الواجب توافرها في برامج إعداد المعلم بكليات التربية؟
- ما التصور الإجرائي لنموذج قائم علي متطلبات العصر الرقمي لتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية؟

وقد إرتأت صاحبة هذه الورقة طرح إجابات هذه التساؤلات عبر عرض ثلاث قضايا تمثل مجمل الرؤى وتفسر حاجتنا لتفعيل التحول الرقمي في برامج إعداد المعلم بكليات التربية، وهذه القضايا:

القضية الأولى:

- مفاهيم مطروحة لثقافة تطوير رقمي مطلوب.

القضية الثانية:

- متطلبات ومعوقات يمكن تلاشيها لمنظومة تطوير رقمي فاعل.

القضية الثالثة:

- نحو منظومة رقمية.. تصور إجرائي لنموذج قائم علي متطلبات العصر الرقمي لتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية داعمة.

أهمية طرح هذه الورقة:

تستمد هذه الورقة أهميتها من كونها تعد:

- طرح لبعض المفاهيم الحاكمة (التحول الرقمي - الحواسيب الرقمية - التغيير المتسارع - رقمنة المعلومات - رقمنة المؤسسات - التحول الرقمي للمجتمعات - إستراتيجية مصر ٢٠٣٠)
- قد يفيد المسؤولين عن مؤسسات إعداد المعلم في تعرف مبادئ وتطبيقات متطلبات التحول الرقمي من منظور (الحواسيب الرقمية - التغيير المتسارع - رقمنة المعلومات - رقمنة المؤسسات - التحول الرقمي للمجتمعات في ضوء إستراتيجية مصر ٢٠٣٠) لتطوير مدخلاتها ومخرجاتها في جميع الجوانب ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين الذي شعاره التطوير والتحديث والتجويد في جميع المجالات.
- محاولة لتسليط الضوء على موضوع (التحول الرقمي) وتطبيقاته للوصول إلى نتائج تسهم في تطوير داعم لبرامج إعداد المعلم بكلليات التربية.

أهداف طرح هذه الورقة:

يهدف الطرح إلى تحقيق ما يأتي:

١. تقديم مفاهيم مطروحة لتقافة تطوير رقمي مطلوب.
٢. تعرف معوقات تطبيق معايير التحول الرقمي الواجب توافرها في برامج إعداد المعلم بكلليات التربية.
٣. تقديم تصور إجرائي لنموذج قائم علي متطلبات العصر الرقمي لتطوير برامج إعداد المعلم بكلليات التربية.

وفيما يلي استعراض للقضايا السابقة....

القضية الأولى:

مفاهيم مطروحة لثقافة تطوير رقمي مطلوب

يتطلب أي عمل علمي تحديدا دقيقا للمفاهيم والمصطلحات الحاكمة والرئيسية للقضية المعروضة، لتبيان حاجتنا إليها من أجل ثقافة تطوير رقمي مطلوب. وسوف تركز الورقة علي بعض المفاهيم والتي تمثل صلب متطلبات أي تطوير لتحول رقمي، ولها محاذيرها التي قد تمثل معوقات ضد أي تطوير، وتبنيها يدفع ممثلي وصناع التطوير لمؤسسات إعداد المعلم في مجالات ثقافة التحول الرقمي وصولا لاحترافه علي مستوي التنفيذ للتقويم والتطوير.

ولا نريد أن يبدو للبعض من عرض هذه المفاهيم أنها غاية مفاهيم ثقافة التطوير علي ضوء التحول الرقمي، فهذا الميدان يتسع لأضعاف هذه المفاهيم، والمجال قابل لنحت الجديد وطرح ما يفوق أي إبداع لثقافة مطلوبة للتحول الرقمي، وأهم هذه المفاهيم هي:

❖ التحول الرقمي:

هو التغير المرتبط بتطبيق التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية و*الإقتصادية* و*السياسية* و*التربوية* وغيرها، وهو العملية المؤسسية أو دورة العمل للتغيير المحفز تقنيًا في الجوانب والفروع السابقة، التأثير المجتمعي الكلي والإجمالي للرقمنة.

❖ الرقمنة: Digitizing:

الرقمنة بالإنجليزية Digitizing: عملية تمثيل الأجسام، الصور، الملفات، أو الإشارات التماثلية باستخدام مجموعة منقطع مكونة من نقاط منفصلة.

وتعني أيضا التحول في الأساليب التقليدية المعهود بها إلى نظم الحفظ الإلكترونية، وهذا التحول يستدعي التعرف على كل الطرق والأساليب القائمة واختيار ما يتناسب مع البيئة الطالبة لهذا التحول. والتحول إلي الرقمية ليس صيحة تموت بمرور الزمن، بل أصبح أمرا ضروريا لحل كثير من المشكلات المعاصرة من أهمها القضاء علي الروتين الحكومي وتعقد الإجراءات في ظل التوجه إلى الحكومات الإلكترونية، وكذلك القضاء على مشاكل التكسد وصعوبة الاسترجاع.

ويطلق على نتيجة التحويل الرقمي اسم " التمثيل الرقمي".

فالصورة الرقمية هي تحويل رقمي للمنظر الطبيعي في الفضاء الواقعي وغالبا ما يستعمل في ذلك كاميرا رقمية أو ماسح ضوئي في حالة صورة ورقية. وصوت أغنية في الحاسوب هو تحويل رقمي لصوت المغني الأصلي.

ولقد أصبحت عملية الرقمنة مبادرة لها قيمة متزايدة مع مرور الوقت بالنسبة لكل المؤسسات على اختلاف أنواعها، كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة بين أوساط المكتبيين وأخصائيي المعلومات، حيث يستلزم تشيد مكتبة رقمية أن تكون محتوياتها من مصادر المعلومات متاحة في شكل إلكتروني.

ولتحديد إستراتيجية عامة للرقمنة، ينبغي على مؤسسة المعلومات الراغبة في رقمنة مصادر معلوماتها أن تتخذ القرار عما إذا كانت عملية الرقمنة ستتم في الداخل أي في رحاب المؤسسة وذلك داخل أماكن معدة مسبقاً ومجهزة للقيام بهذه المهمة، أو في الخارج بحيث تعهد المؤسسة إلى شركة أو متخصصة في رقمنة مصادر المعلومات للقيام بهذه المهمة خارج المؤسسة.

وتعتمد إشكالية الاختيار بين الرقمنة في داخل أو خارج مؤسسة المعلومات في المقام الأول على الاستراتيجية أو السياسة العامة التي يتم تبنيها فيما يختص بعملية الرقمنة، وكذلك على حجم الميزانية والاعتمادات المالية المخصصة للقيام بهذه العملية، ومدى توافر الهيئة العاملة المدربة، وحجم العملية ومقيدات التقنيات المرتبطة بطبيعة مصدر المعلومات، ونقل مجموعات النصوص، والتقنيات والتجهيزات المادية المستخدمة

والخبرات والتجارب السابقة للمؤسسة والمسافة الفاصلة بين أماكن ورش عمل المؤسسة الخارجية القائمة على الرقمنة وبين أماكن تواجد مصادر المعلومات داخل المؤسسة إلى جانب التكاليف والتحكم في مدى جودة مصادر المعلومات التي يتم رقمنتها خارج المؤسسة إلى غير ذلك.

❖ الحاسوب (Computer) : _

آلة إلكترونية لها قابلية استقبال البيانات ومعالجتها إلى معلومات ذات قيمة يخزنها في وسائط تخزين مختلفة، وفي الغالب يكون قادراً على تبادل هذه النتائج والمعلومات مع أجهزة أخرى متوافقة. وهناك عشرات الأنواع من الحواسيب، منها ما هو للاستخدام الشخصي، ومنها ما هو للاستخدام العام، الذي في الغالب يصنع خصيصاً للدول والمؤسسات والشركات الكبرى. فيما يلي أبرز أنواع الحواسيب.

❖ التغير المتسارع:

هو زيادة ملحوظة في معدل التغير التكنولوجي على مدار التاريخ، ما يوجي بتغيير أسرع وأكثر عمقاً في المستقبل ويمكن أن يكون أو لا يكون مصحوباً بتغيير اجتماعي أو ثقافي عميق بنفس القدر.

ⓧ المواطنة الرقمية Digital Citizenship و المواطن الرقمي Digital

citizen

هو الشخص الذي يستخدم تكنولوجيا المعلومات من أجل الانخراط بفعالية ومشاركة في المجتمع الرقمي وشؤونه الاجتماعية والسياسية والدينية مع رفض التسلط. وفقاً لتعريف كارين موسبيرجر، أحد مؤلفي كتاب المواطنة الرقمية: الإنترنت والمجتمع والمشاركة، فإن المواطنين الرقميين هم «أولئك الذين يستخدمون الإنترنت بانتظام وفعالية». لديهم أيضاً فهم شامل للمواطنة الرقمية، وهو السلوك المناسب والمسؤول عند استخدام التكنولوجيا. نظراً لأن المواطنة الرقمية تُقَيِّم جودة استجابة الفرد للعضوية في المجتمع الرقمي، فإنها غالباً ما تتطلب مشاركة جميع أفراد المجتمع، سواء المرئيين منهم أو غير المرئيين. يشمل جزء كبير من كونك مواطناً رقمياً مسؤولاً نحو الأمية الرقمية،

وآداب السلوك، والسلامة عبر الإنترنت، والاعتراف بالمعلومات الخاصة مقابل المعلومات العامة.

❖ رؤية مصر ٢٠٣٠:

هي أجندة وطنية أطلقت في فبراير ٢٠١٦ تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. تستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

ولعل ما سبق عرضه من مفاهيم يثير عدداً من التساؤلات وأهمها:

١- هل طرح هذه المفاهيم كاف لتفعيل لتفعيل التحول الرقمي في برامج إعداد المعلم بكليات التربية؟

٢- هل هناك معوقات تعرقل آليات تفعيل التحول الرقمي في برامج إعداد المعلم بكليات التربية؟

٣- هل هناك متطلبات لتفعيل التحول الرقمي في برامج إعداد المعلم بكليات التربية من واقع تطبيق يفرض ضرورة وضع نموذج لهذا كله؟

إن مجمل الإجابة عن هذه التساؤلات يظهره طرح القضايا التالية:
القضية الثانية:

متطلبات ومعوقات يمكن تلاشيها لمنظومة تطوير رقمي فاعل

إذا كان مفهوم التحول الرقمي في التعليم يشير إلى توظيف التقنية الرقمية في بيئة النظام التعليمي المعتمد، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها؛ وذلك لخدمة جميع أطراف العملية التعليمية، ومن تلك الخدمات التي يحققها التحول الرقمي في قطاع التعليم القيام بالإجراءات الإدارية مثل عملية القبول والتسجيل الإلكتروني للطالب عبر الموقع الإلكتروني المعتمد للمؤسسة التعليمية.

وإذا كان التحول الرقمي في التعليم يُعنى بممارسة عملية التدريس عبر إيجاد صفوف ذكية مزودة بوسائل تعليمية تقنية، وإتاحة عدة أنواع من التعلم المعتمد على التكنولوجيا في المفهوم الحديث كالتعلم عن بعد (Distance Learning)، والتعلم المدمج Blended learning، والذي يجمع بين التعلم الإلكتروني والتعليم التقليدي

وإذا كان من بين متطلبات وأهداف وإتجاهات التحول الرقمي في التعليم:

- الوصول الى مصادر التعلم، وبرامج التعليم المختلفة، والمؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات.
- تقديم فرص التعلم الذاتي للطلاب.
- تحقيق مفهوم الواقع الافتراضي.
- توظيف الإنترنت في البيئة التعليمية.
- تحقيق الأمان باستخدام الأجهزة الرقمية.
- ترسيخ الثقافة التقنية الرقمية لدى الأفراد.
- تنظيم البيانات ومعالجتها، والاستفادة من الكم الهائل لها بإجراء الأبحاث العلمية.
- الارتقاء بمستوى أداء المهام التعليمية والإدارية دون حدوث أي خطأ.
- تقديم مجموعة من المنافع والخدمات الإلكترونية لأطراف العملية التعليمية.
- تحسين مخرجات العملية التعليمية، وتحقيق النتائج المطلوبة. مواكبة التطورات التقنية الحديثة من حولنا. ابتكار طرق جديدة لحل المشكلات.
- السعي للإبداع والتميز والتنافس.
- اعتماد آليات الصفوف الدراسية التي توفر بيئة تعليمية تعتمد التكنولوجيا مثل المنصات التعليمية التفاعلية.
- توفير الفصول الافتراضية، ومصادر التعلم الرقمية مثل المكتبات الإلكترونية.
- تقديم محتوى تعليمي إلكتروني متعدد الوسائط من صورة وصوت وفيديو ونص.
- تحويل المناهج إلى ملفات متعددة الصيغ مثل (pdf) .

- تجهيز الصفوف الدراسية بالوسائل التعليمية الرقمية مثل أجهزة الحاسوب، وشبكة الإنترنت، والألواح الذكية، وجهاز عرض الشرائح، وبيئة الواقع المعزز الثلاثية الأبعاد وغيرها.
- استخدام التقنية أثناء عملية تقييم الطلبة مثل كاميرات المراقبة، واستخدام البرامج لإجراء الاختبارات المحوسبة وإصدار النتائج.
- إدارة العملية التعليمية باعتماد نظم إدارة التعلم Learning management (system).
- إنشاء مواقع إلكترونية رسمية للمؤسسات التعليمية من أجل القيام ببعض الإجراءات مثل القبول والتسجيل، والاستعلام، والتواصل بين أطراف العملية التعليمية، ومعالجة البيانات والمعلومات.
- تدريب المعلمين عبر برامج التدريب الإلكترونية باستخدام تطبيقات الهاتف المحمول.
- تقديم رؤى واضحة للقائمين على العملية التعليمية حول دمج التقنية في عملية التدريس، وعمليات التقويم، وعمليات التعلم، والمناهج الدراسية، وعمليات التدريب المهني.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن هناك معوقات لمنظومة أي تطوير رقمي فاعل لإعداد

المعلم، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- **ضعف مستوي الدعم المادي:** ويخص توفير التمويل اللازم لبناء البنية التحتية من أجل دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج كليات التربية المعنية بإعداد المعلم.
- **ضعف مستوي الدعم الفني:** وجود كادر لتقديم الدعم الفني في البيئات التعليمية المعنية بإعداد المعلم.
- **ضعف مستوي التدريب:** القيام بتدريب المعلمين على استخدام التقنية الرقمية، وتوفير المعلومات الكافية لهم من أجل القيام بذلك.

- **عدم امتلاك المعلم والطالب للمهارات التقنية المعينة على استخدام التكنولوجيا.**
 - **عدم تقبل المجتمع للتغيير** باعتماد التقنية الرقمية في التعليم، والميل أكثر نحو الإعداد التقليدي للمعلم.
 - **عدم وجود آلية واضحة ومعتمدة مخطط لها لتنفيذ عملية التحول الرقمي في إعداد المعلم.**
 - **مشاكل الإتصال والشبكات التي تعمل على تعطيل استخدام التقنية الرقمية.**
 - **عدم توفر الأمان للبيانات، وإمكانية التعرض إلى الهجمات الإلكترونية.**
 - **ضعف تنمية الجوانب مهارية في شخصية المتعلم.**
 - **حدوث احتمالية أكبر للعزلة الإجتماعية، وقلة التفاعل الإجتماعي بين أطراف العملية التعليمية.**
 - **عدم توفر أنظمة رقمية متكاملة تعمل معاً دون أي تعارض.**
- وإذا كان الواقع يؤكد أنه وعندما تسوء وتردى أوضاع التعليم العام في أي بلد ما، ورغم النظرة إلى **كليات التربية** كمنفذ أو أن بيدها جزءاً كبيراً من الحل، إلا أن الكثيرين ينظرون إلى تلك الكليات، على اعتبار أنها مسؤولة إلى درجة كبيرة عن تردي أوضاع التعليم العام من خلال فشلها أو عجزها عن:-
- **إيجاد برامج وتخصصات متعددة ومتنوعة.**
 - **تزويد مدارس التعليم العام بمدرسين وإداريين مؤهلين ومُعدين إعداداً علمياً ومهنياً جيدين وبالأعداد المطلوبة.**
 - **تقديم إجابات أو تفسيرات للمشكلات والصعوبات التي يعاني منها قطاع التعليم العام لعجزه عن أن يكون مرتكزاً من خلال الدراسة والبحث العلمي الرصين والدقيق للمشكلات التربوية والتعليمية في مصر.**
 - **تلبية حاجات مدارس ومعاهد التعليم الفني والمهني من المدرسين المهنيين والأخصائيين العمليين، وكذلك مراكز محو الأمية وتعليم الكبار والمدارس الدولية والخاصة ومؤسسات رياض الأطفال.**

وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بالمتغيرات التي سوف تحدث في المستقبل سواء على المستوى المحلي، أو العربي، أو العالمي، فإن هناك تغيرات حادثة في الوقت الحاضر نستطيع تبين آثارها بوضوح في جوانب الحياة، والعلم والتعليم والتربية وعجلة الحياة - التي لا تعود إلى الوراء - وتؤكد ان هذه التغيرات ستكون أكثر عمقاً وأشد خطورة في المستقبل، ولعل أهم هذه التغيرات هي:

- إدراك أهمية العنصر البشري في عملية التنمية الشاملة، وبالتالي تعمل الدول ومصر واحدة منها إلى التسابق في تطوير التعليم لإعداد الناشئة للمستقبل وصناعة الأجيال وتربيتهم، وهذا يضع مسئولية كبيرة على كليات التربية في الجامعات المصرية.
- التقدم السريع والمذهل في الأساليب التكنولوجية وتظم المعلومات، الذي ساعد ويساعد على حدوث الثورة العلمية والتقنية" إذا جاز هذا التعبير"
- التحول العميق غير المسبوق في فلسفة العلم وأهدافه، حيث أصبحت قيمة العلم فيما يقدمه من نفع وخير للمجتمع.
- إن عصر المعلومات والتطور الهائل في وسائل التربية وأساليب التعليم، والحاجة الماسة إلي تعليم رقمي، يدفعنا إلى التسليم بأهمية التدقيق في من نختارهم لمهنة التدريس، بحيث لا تصبح المهنة متاحة لكل من يريد، ولكنها تكون فقط ممكنة لمن يستطيع.فالتعليم مهنة مقدسة، تحتاج إلى الانسان القدوة،ذى الأفق الواسع،والنفس السوية،والخلق القويم.وليست وظيفة يسعى إليها من يطلب العمل لمجرد إيجاد عائد مادي.
- إن صورة المعلم الذي يلقي بالتبعية على كاهل طلابه، ثم على أسرهم معهم،إنما هو معلم ابتعد عن الصواب وتخلى عن مسئوليته، إذ أن كفاءته تتحدد بتقليص الواجبات المنزلية وتنظيم الأعباء المدرسية وفقاً للأساليب التربوية والتعليمية، في ظل مناهج متطورة وأولويات جديدة لأنماط الدراسة وموضوعات البحث.

فالمطلوب لتلاشي هذه المعوقات أن يدرك القائمون علي إعداد المعلمين بكليات التربية أننا في عصر التحول الرقمي وأن الأساليب الحديثة في التعليم، قد تجاوزت بكثير مرحلة تحصيل المعلومات، إلى مرحلة التدريب للحصول على المعلومات، بحيث أصبحنا أمام أساليب جديدة في التفكير، ونماذج متقدمة قادرة على الابتكار، فالذكاء ليس فقط استعدادا فطريا، ولكنه أيضا مهارة يمكن اكتسابها وتمييزها، والعقل المنظم القادر على التصور السليم وصنع الرؤية الواضحة للمستقبل، ليس محصلة للأساليب التقليدية في تلقين المعلومات وحشو الرؤوس بالتفاصيل، إنما هو شئ آخر، يعتمد على العقل السليم والمنهج الذكي والتفكير الواقعي، الذي يعيش حياة العصر ويتأثر بكل تطوراتها في منظومة هي محصلة نسق وجداني يحمي المعرفة وأصحابها، في إطار بناء قيمي لجملة أداءات متطلبة تشكل صلب مهارات التواصل والتوافق مع عالم متسارع التنامي.

وإذا كان الأمر يتعلق بإعداد المعلم وتدريبه وتأهليه في رحاب كليات التربية بالجامعات المصرية وفق منظومة التحول الرقمي، فإن الصورة تتضح حول ما يجب أن يتصف به الخريج عند الانتهاء من دراسته لبرامج مؤسسات الإعداد والتدريب.

وإذا كانت الدول العربية، بما فيها مصر قد شهدت نمواً في التعليم العالي (عدد الجامعات، عدد التخصصات الأكاديمية، عدد الطلبة المسجلين)، وفي الوقت نفسه تجري عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان، الأمر الذي يجعلها بأمس الحاجة إلى مخرجات تلك المؤسسات التعليمية خاصة المعلمين خريجي مؤسسات الإعداد لدعم عملية التنمية واستدامتها، فإن جملة تساؤلات تتكرر وبأشكال مختلفة سواء في مصر أو العديد من البلدان وأهم هذه التساؤلات:

- مامدي التوافق بين مخرجات كليات التربية ومتطلبات العصر الرقمي، واحتياجات سوق العمل وعمليات التنمية ؟
- هل تحتاج كليات التربية في مصر إلي علاج مشكلاتها بمعطيات التحول الرقمي للإرتقاء إلي التميز في الأداء ؟
- هل واقع مواصفات خريجي كليات التربية التي أقرتها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد وفق المعايير القومية الأكاديمية تدعم تطبيق متطلبات العصر الرقمي ؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات يظهر من جملة تشريح وعرض

المحاور التالية:

- أولاً: واقع مواصفات خريجي كليات التربية كما تراها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد.
- ثانياً: الأبعاد الغائبة في مواصفات خريجي كليات التربية في ظل التحول الرقمي.

والمستقرئ لما سبق من طرح أو تساؤلات يلحظ أننا في حاجة إلي تبني منظومة رقمية داعمة.. أو تصور إجرائي لنموذج قائم علي متطلبات العصر الرقمي لتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية، وهو ما سنناقشه في القضية التالية:

القضية الثالثة:

- نحو منظومة رقمية.. تصور إجرائي لنموذج قائم علي متطلبات العصر الرقمي لتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية داعمة
- أولاً: واقع مواصفات خريجي كليات التربية.
- ثانياً: الأبعاد الغائبة في مواصفات خريجي كليات التربية علي ضوء متطلبات العصر الرقمي.

ثالثاً: نموذج إجرائي لتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية علي ضوء متطلبات العصر الرقمي، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: واقع مواصفات خريجي كليات التربية:

إن كليات التربية تعد من أهم المصادر المتخصصة في إعداد المعلمين اللازمين لجميع مدارس التعليم العام والتعليم الفني والتدريب المهني ومحو الأمية وتعليم الكبار، وذلك بدءاً من رياض الأطفال والتعليم الأساسي حتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع العلوم والمعارف فضلاً عن كونها من المؤسسات التربوية المعتمدة لدى الحكومة والمسؤولين عن التربية والتعليم.

ولقد أصبح من أهم وظائف كليات التربية الإسهام المباشر في عملية التنسيق بين الوظائف التربوية والعلمية المتخصصة في الجامعات المصرية ووزارات التربية والتعليم والتعليم الفني والتعليم العالي والبحث العلمي، ذلك إنها إلى جانب كونها مصدراً لإعداد المتخصصين في التربية، فإسهاماتها في جميع قطاعات التربية والتعليم لا تقتطع إما بالاشتراك في البحوث والدراسات التربوية أو تقديم المشورات التعليمية المتعددة إلى جانب المساهمة في القيام بالدورات التدريبية لجميع العاملين في الحقل التعليمي والتربوي.

كما أن هناك نمواً سكانياً متزايداً في مصر ٩٢ مليون نسمة الذي يستوجب مقابله بأعداد من المعلمين المؤهلين اللازمين لمدارس التعليم العام والتعليم الفني ورياض الأطفال ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار ومدارس التعليم الدولي والخاص. وإذا كانت معايير إعداد المعلم ترتكز على مجموعة من الأسس أهمها:

- المعلمون مسئولون عن التلاميذ وتعلمهم.
- المعلمون على دراية كافية بالمادة التي يدرسونها، وكيفية تدريسها لمختلف التلاميذ.
- المعلمون مسئولون عن إدارة تعلم التلاميذ ومراقبته.
- يفكر المعلمون في ممارساتهم المهنية تفكيراً نسقياً منظماً ويتعلمون من الخبرة.
- المعلمون أعضاء في مجتمعات التعلم.

فإن واقع مواصفات خريجي كليات التربية كما تراها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد تشير إلى جملة من الواجبات والمواصفات المطلوبة للخريج وهي أنه لا يكفي أن يكون المعلم متمكناً من المادة العلمية التي يدرسها، بل مطلوب منه أن يكون موجهاً ومنسقاً ومشجعاً ومخططاً لتعليم طلابه وقادراً على فهم حاجاته وخصائص نموهم وعلى توجيههم وإرشادهم وتأمين الأجواء المناسبة لتيسير مشاركتهم الفعالة، وتعلمهم الذاتي وتنمية ميولهم وقدراتهم، ومساعدة النمو المتكامل، وإعدادهم لمواجهة مطالب الحياة في عصر سريع التغيير، وهذا يتطلب أن يكون قادراً على استخدام أفضل الوسائل والأساليب التعليمية التي تعلمهم كيف يتعلمون بأنفسهم، ويبحثون عن المعلومات الجديدة ويختارونها ويعالجونها ويستخدمونها مع مراعاة فروقهم الفردية وعلى تقويم مدة تعلمهم وتقديمهم. كما أصبح عليه أن يساعدهم في الوعي بمشكلات بيئتهم والمساهمة في حلها، وتعويدهم الانضباط الذاتي واحترام الغير والتضامن الاجتماعي. هذا إلى جانب تقديم تربية من أجل الديمقراطية والتسامح وتقدير الاختلافات الثقافية والحرية وحقوق الإنسان، ليس بواسطة المحاضرات والتلقين، بل من خلال الممارسة الديمقراطية وتطبيق هذه المفاهيم عملياً في الصف، وإفساح المجال أمام الطلبة للمشاركة في اتخاذ القرارات في جميع المواقف التدريسية، ويتم ذلك على إفتراضية سعي برامج إعداد المعلم بكليات التربية إلى اكتساب الخريج لجملة من مهارات المعرفة والفهم، والمهارات الذهنية والمهارات العملية والمهنية والمهارات العامة والمنقولة.

ورغم العمل بمبدأ الشراكة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم ومنافذ تسويق خريجها، ورغم حرص كليات التربية على أن يمتلك خريجها مواصفات (معايير) رفيعة المستوى ومنها:

☒ القدرة على إيجاد فرص عمل مناسبة، ليس بالضرورة في التعليم العام الذي يمثل السوق الأكبر له، بل في الأسواق المجاورة دول الخليج والخارجية.

- ✘ مهارات عالية في مجال التعليم العام تمكن من مواجهة المشكلات في ميدان عمله.
 - ✘ القدرة على حل المشكلات والإبداع و إيجاد الحلول البديلة.
 - ✘ الرغبة والقدرة على الاعتماد على النفس في تطوير الذات والتدريب على كيفية استخدام المعلومات والبيانات المتاحة له واستخدام المعدات الفنية والتجهيزات المعملية.
 - ✘ الاستعداد لمواصلة التعلم مدى الحياة، إذ يفترض أن يكون الخريج قد تعلم كيف يتعلم ضمن ما يعرف بالتربية المستمرة.
 - ✘ القدرة على التحليل والنقد والمحاكاة والمقارنة بين البدائل.
 - ✘ القدرة على الإرتقاء بمستوى أدائه التعليمي.
 - ✘ القدرة على مواكبة التطور في أساليب وطرائق التدريس وتقنيات التعلم بما في ذلك استخدام الحواسيب والت عامل معها في التعليم العام الذي بدأ ينشر تدريس هذه المادة، ومحو (الأمية) الحاسوبية.
 - ✘ القدرة على ممارسة تعليم المجتمع المحلي خارج نطاق التعليم العام وخاصة في المناطق النائية وفي إلقاء الندوات والمحاضرات داخل إطار المجتمع المحلي.
 - ✘ القدرة على التخطيط لإ نجاز المهام وفق برامج زمنية مكانية متوازنة.
- ورغم جملة ماسبق إلا أن البعد القيمي في أداءات المعلم علي مستوى كافة التخصصات، أو المراحل العمرية التعليمية مازال يمثل بعدا غائبا في محيطنا التعليمي، وهو ماسنخرج عليه في المحور التالي.

ثانياً: الأبعاد الغائبة في مواصفات خريجي كليات التربية علي ضوء متطلبات العصر الرقمي:

منذ فجر التاريخ والناس يعيشون شعوباً وقبائل تشكل مجتمعات متنوعة تجمع أفرادها أعراف تضبط سلوكياتها وطريقة معاملتها وتعايشها، وتخضع إلى روابط وضوابط دينية وأخلاقية وعادات وتقاليد ثقافية واجتماعية، وكل ما ينظم عيشتهم في أمن وأمان متجنبين، ما أمكن، التطاحنات والصراعات، محافظين على التوازنات، في إطار موثيق وعهود ضامنة لحقوق وواجبات الإنسان الذي يعيش بطبعه ضمن أسرة ووسط اجتماعي، ويخضع لمنظومة قيم في كافة المجالات والمعاملات التي تنربى عليها الناشئة عن طريق العادات والتوارث الثقافي وأدوار الأسر والمدارس والمؤسسات التعليمية والتربوية.

وإدعونا في البداية نأخذ مثلاً عن وضعية القيم في المدارس في إحدى الدول فنسبة ٦٦% من حالات العنف المدرسي تقع داخل المؤسسات التعليمية، و٣٤% منها تحدث في محيط المدارس، كما أن أكثر من ٦٧% من السلوكيات المنحرفة المسجلة تقع بين التلاميذ أنفسهم، بينما تتوزع ٢٣% المتبقية بين العنف في حق الأطر التربوية من طرف التلاميذ، أو من طرف أشخاص غُرباء عن المؤسسات التعليمية، ويُعَمَّم هذا ينسب مختلفاً على مؤسساتنا التربوية في كل المراحل، خصوصاً المتوسط والثانوي والجامعي، ويدفعنا إلى القول بأن الاهتمام بالقيم يُعد قضية العصر، وخاصة في ظل ما نلاحظه من تشوهات السلوك الإنساني المعاصر، وغلبة الأنانية والفردية والمادية، واضمحلال القيم الروحية والأخلاقية.

والمدرسة كمؤسسة اجتماعية يتعايش داخلها أفراد أكثر، يشكلون مجتمعاً مصغراً، أغلبهم أطفال/ تلاميذ متعدّدو التوجهات، يتلقون تربية اجتماعية وثقافية ودينية تحت مسؤولية أطقم إدارية وتربوية داخل مرافق وفضاءات معدة لهذا الغرض، تشكل الحياة المدرسية في شموليتها. فالحياة المدرسية، إذن، هي الحلقة التي تصل الأسرة بالمجتمع وتعد التلاميذ للمجتمع مهما اختلفت طبقاتهم وبيئاتهم المنزلية، حيث يفترض

أن يتعلم التلميذ كيف يعامل إخوانه، وكيف يعامل غيره، وكيف يتعاون معه فيحب له ما يحب لنفسه، وكيف يفكر في حقوق جاره، وكيف يكون أميناً في معاملته، صادقاً في قوله، عادلاً في حكمه، شقيقاً بغيره، وكيف يخلص في عمله ويؤديه بدقة ومسؤولية وضمير متيقظ. فالمفروض في المدرسة أن تعطي المتعلم فرصاً كثيرة، كل يوم، للتخلي بالفضائل الاجتماعية، ولها تأثير كبير في تشكيل أنبل الأخلاق والعادات في نفوس التلاميذ. ففي المدرسة ينتظر ألا يكون هناك ظلم في المعاملة أو سوء الأدب أو كذب في القول أو غلطة. كما ينتظر أن يعامل فيها التلاميذ معاملة واحدة يتساوى فيها الفقير والغني والقبيح مع الجميل والوضيع مع الرفيع، فيها يعامل كل منهم الآخر بأدب واحترام، وينتقد كل زميل زميله بروح بريئة عطوفة خالية من الحقد والعداء، وأن يراعي كل منهم حقوق غيره، ويضحى بمصلحته الشخصية في سبيل المجتمع، وبهذه الوسيلة تكون المدرسة مجتمعاً مهذباً، تبت فيه روح التربية الاجتماعية الحقة والوطنية الصادقة والخلفية الكاملة والعقلية المنظمة في روح الإخاء والمساواة، روح العلم والعمل، روح البحث والاطلاع، وروح النظام الكامل، وروح المواطنة والوطنية القيم والتربية على القيم.

فالقِيم، في مختلف المجالات الحياتية، الدينية منها والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية والجمالية والفلسفية...، يقصد بها، ودون الخوض في تعريفات مسهبة، مجموعة من المبادئ السلوكيات والأخلاق داخل مجتمع معين، ترتبط بشخصية الإنسان وتحدد المكانة التي يتبوأها في وسطه وبيئته، كما تحدد معاملاته وسلوكاته وأفعاله وردود أفعاله وكيهونته ووجوده وتصرفاته في مختلف أنواعها الانفعالية والتفاعلية والعاطفية والوجدانية والسلوكية والمعرفية والعملية.

وترتبط المدرسة بالمعلم ارتباطاً عضوياً، حيث إن الرابطة بين المعلم والمؤسسة التعليمية عامة، يجب أن تكون قوية، كما يجب أن تكون أدوارهما متكاملة ومتوازنة ومتوازنة، وكل تناقض أو تعارض أو ضعف الرابطة تنتج عنه عواقب وخيمة على المتعلمين، بما يؤدي إلى ضعف تحصيلهم الدراسي ونقص أدائهم واختلال طبعهم، فتختل تربيتهم عموماً على القيم الفاضلة والأخلاق الحسنة. والمدرسة والمعلم مسئولان

على التربية والتعليم والاعتناء بالتلاميذ ومراقبتهم وحمايتهم من كل مكروه- ماديا ومعنويا- يمكن أن يصيبهم، ويؤثر سلبا في سلوكياتهم ومعاملاتهم وقيمهم. **لكن**، أي متتبع أو مهتم بمجال التربية والتعليم يمكن أن يلمس، بجلاء، حجم الظواهر المشينة للفضاء التربوي والفعل التعليمي، فالعنف المادي والنفسي بلغ مداه، والغش، بشتى الأنواع والأشكال، غزا الصفوف والفصول الدراسية، والانحراف والانحلال الخلقي، ممارسة وتلفظا ومعاملة، هيمن وحطم النفوس وتجاوز كل الحدود، فالتدخين والإدمان على المخدرات أصبح عملة سائدة في الأوساط المدرسية والاجتماعية، إذ أن القيم الملقنة إلى التلاميذ عبر الكتب المدرسية والمقررات تبقى مبادئ سلوكية نظرية ومجردة، ولا تترجم فعلا وميدانيا، في الحياة اليومية، إلى سلوكيات ومعاملات، ولا تمارس واقعا وإجراءيا.

كما أصبحت القيم الملقنة، مدرسيا إلى التلاميذ، لا تتجاوز حدود الحفظ والاستظهار وإرجاعها يوم الامتحان إلى المدرس بشكل من الأشكال، في إطار ما اصطلح عليه، في الأوساط التعليمية، "بضاعتنا ردت إلينا" دون استثمار ودون إدماج واتخاذ العبر وتهذيب النفوس.

فأي دلالة لظاهرة الغش في الامتحانات المتفشية في صفوف المتعلمين؟

وأي دلالة لظواهر العنف والسب في صفوف التلاميذ، وبين التلاميذ والأطر الإدارية والتربوية دون خجل أو حياء؟

لهذا نلاحظ انفصالا، وهوة سحيقة، إلى درجة تسجيل متناقضات واضحة بين القيم الأخلاقية التي تتناولها المقررات والكتب المدرسية، التي ينفق فيها المدرس أوقاتا كثيرة، من أجل تبليغها إلى التلاميذ، والواقع المادي المدرسي والاجتماعي الذي يعيش فيه التلميذ. كما نلاحظ انفصاما سلوكيا وسيكولوجيا ملموسا وواضحا في شخصية التلميذ، إلى درجة الاغتراب والازدواجية المتناقضة.

وتكمن مسؤوليات المدرسة ومعلميها تجاه متعلميها في ترسيخ منظومة القيم في جميع مناحي الحياة منسجمة وموزعة بعناية تامة بين ما هو تربوي يهم التربية القويمة

أخلاقيا وثقافيا، وما هو ديني يرتكز على الإرشاد إلى ما يزكي الفطرة الدينية وينمي الإيمان، ويقوي السلوك الحسن تجاه التعاليم الدينية السمحة والتشبث بالعبادة والإخلاص وحب الخير وطاعة الله والامتثال لأوامره، واجتتاب نواهيه إلى حين بلوغهم السن القانوني.

وإذا كان المعلم شريك أساسي للمدرسة والمؤسسة التعليمية في إعداد الأبناء، إعداداً تربوياً واجتماعياً وأخلاقياً، حيث إن التدريس يعتبر مفتاح التغيير الحقيقي في المتعلمين، إذ يسير بالمتعلم نحو النمو والازدهار في المجالات كافة، كما يعمل على تغيير الأنماط والسلوكيات في العلاقات الاجتماعية والبناء المجتمعي وترسيخ القيم الفاضلة في كل مجالات الحياة والمعاملات الإنسانية. كما أن مسؤوليات المعلم، من خلال مختلف الآليات التربوية، الممارسة اليومية والبرامج المقررة عبر الكتب المدرسية، تكمن في غرس القيم وتثبيتها في مختلف مجالات الحياة المجتمعية للمتعلم، حيث يركز، عموماً، بمختلف المستويات الدراسية، على القيم الدينية والأخلاقية والجمالية والفنية والأدبية والحقوقية والإعلامية والثقافية والعلمية والتقنية والاجتماعية والسياسية والفكرية والتربوية من أجل ترسيخها.

وإذا كان ثمة تناقض بين القيم الملقنة مدرسياً والمعاملات الاجتماعية واقعياً، وهو ما يجعل البعض يلقي بالتعبية علي خريجي كليات التربية، ويدفع الآخرين إلى المناداة بتجديد وتحديث الأطر العامة لمواصفات خريجي هذه الكليات، ومع تنامي الإهدر القيمي في مؤسسات التعليم وإلقاء التعبية علي المعلم، وإنطلاقاً من كون صاحبة هذا الطرح معلمة رغم اختلاف الفئة العمرية التي تقوم بالتدريس لها، نطرح عبر المحور التالي رؤية رؤية لقيم متطلبة لخريجي كليات التربية.

ثالثاً: نموذج إجرائي لتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية علي ضوء متطلبات

العصر الرقمي:

منطلقات النموذج:

أولاً: أن كليات التربية يجب أن تضع مواصفات الخريج في صورتها المستقبلية وعلي

ضوء متطلبات العصر الرقمي وأهدافه في برامج إعداد المعلم من حيث ضرورة:

✘ إدخال تعديلات جوهرية رقمية على محتويات البرامج الدراسية في هذه الكليات

بحيث تكون متنوعة (مابين تكاملي وتتابعي) ومرنة متفتحة على الحياة العملية

قادرة على التكيف مع التحولات التي تطرأ على الحياة المهنية سواء كان ذلك

بحذف أو إضافة محتويات جديدة أو بمفردات دراسية معينة.

✘ تطوير طرائق وأساليب التعليم والتعلم وتقنياتها رقمياً بحيث تساعد على تنمية

القدرات والمهارات العقلية والقيم الرقمية المتطلبة.

✘ تطوير أساليب التقويم الرقمي، وبحيث لا تصبح الاختبارات النهائية هي

الفيصل في تحديد تقدم أو تأخر الطلاب دراسياً، مما قد يؤثر سلباً علي خريجي

هذه الكليات.

✘ وضع آلية لبناء علاقات مرقمنة مع الخريجين وبرمجة تدريبهم وإعادة تدريبهم

لمواكبة المستجدات المطلوبة الواجب توافرها لدى المعلم.

✘ استحداث مقررات رقمية تؤصل لعموم المفاهيم والقضايا والقيم الرقمية عند

إجراء التعديل في هيكله الكليات رقمياً.

✘ تخطيط وتصميم برامج رقمية جديدة تلبى حاجات سوق العمل.

ثانياً: وجوبية الاهتمام بالقضايا القيمة والأخلاقية الرقمية من كل المرئيين (الأسرة،

والجامعة والمدرسة، والمسجد، والمجتمع، والمؤسسات العمومية، والخاصة)، كل في

مجال اختصاصه، وبشراكة وتواصل وتعاون حين يستدعي الأمر ذلك؛ لأنها مهمة

صعبة تتحدى كل تربيوي وأب وأم، وبخاصة في ظل ما يتعرض له الناشئة في عصر

الانفتاح والعولمة.

ثالثاً: ضرورة الإنطلاق إلى مشروع مواصفات رقمية متطلبة تؤهل لمنظومة مفاهيمية وقيمية مرقمة تؤكد على:

✘ أن مواصفات الخريج هي خصائص عامة تختلف في تصنيفها بالمرجات المحددة للتخصصات والبرامج الأكاديمية.

✘ جملة المواصفات مكتسبه وتمثل دليلاً للخريج يتطور بها شخصياً ومهنياً خلال مراحل دراسته.

✘ كل أعضاء هيئة التدريس يشاركون في دعم متطلبات العصر الرقمي.

مبادئ النموذج الإجرائي لتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية علي ضوء متطلبات العصر الرقمي:

أولاً: نموذج نموذج إجرائي لتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية علي ضوء متطلبات العصر الرقمي ضرورة للأسباب التالية:

✘ الخريج يحمل هوية المجتمع والوطن ويمثل منتج نهائي لكليات التربية.

✘ المستقبل الوظيفي والمهني الذي يواجه هذا الخريج مرتبط بطبيعة وحراك سوق العمل ومتطلبات العصر الرقمي.

✘ المعارف الرقمية والمهارات الذهنية والمنقولة جزء من التركيبة القيمية المتكاملة التي تحدد خطوات النجاح والدخول في المهنة.

ثانياً: الإعداد للنموذج الإجرائي لتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية علي ضوء متطلبات العصر الرقمي يجب أن ينطلق من:

✘ التخطيط والإعداد بالدراسة للوصول إلى التصور والإطار المفاهيمي للنموذج الإجرائي المتطلب.

✘ حتمية وجود قوائم بالمواصفات الرقمية المتطلبة لخريجي كليات التربية للنموذج الإجرائي تقني وتنتقل من ورش توعوية ينضم إليها كل الشركاء.

✘ إعداد خطط استراتيجية رقمية لادراج هذه المواصفات في البرامج العلمية للاقسام الأكاديمية بكليات التربية.

✘ طرح أسس قياس وتقويم رقمي لهذه المواصفات لمتابعتها وتطويرها وفق المستجدات.

ثالثاً: التصور الإجرائي المقترح للنموذج الإجرائي لتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية علي ضوء متطلبات العصر الرقمي :

لإعداد: التصور الإجرائي المقترح للنموذج الإجرائي لتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية علي ضوء متطلبات العصر الرقمي، وبشكل علمي وسليم يقود إلي تحقيق الأهداف المرجوة يجب أن تتوجه كليات التربية إلي إتباع أو تبني أو صياغة تصور يراعي جملة الإجراءات التالية:

✘ تمكين العاملين في مجال كليات التربية من إعادة تصميم منظومة رقمية للعمل والقيام به وفق احتياجات وتطلعات المستفيدين باختلاف الأقسام وبرؤي ووسائل كل قسم علي ضوء الأهداف المطلوبة لكليات التربية، ووفقاً لمتطلبات العصر الرقمي.

✘ توفير قواعد بيانات سهل من خلالها الحصول علي المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار وتمكين رواد الكليات من القيام بالأعمال المنوطة بها بسرعة ودقة كبيرة، وبما يخدم الخروج بمواصفات قابلة للتطبيق ووفقاً لمتطلبات العصر الرقمي.

✘ تحسين جودة الخدمات والمنتجات الرقمية التي تقدمها كليات التربية لتناسب احتياجات ورغبات الخريجين، للوصول لجودة رقمية أفضل.

✘ إلغاء كافة العمليات والمناشط المرتبطة بالعمل والإعداد التقليدي والتي تمثل أعباء علي التنفيذ وتزيد من كلفة الأداء في مجال الرقمنة، والتركيز علي العمليات ذات القيمة العالية التي تؤكد على تكاملية المواصفات المطلوبة دون اهدار للمواصفات المعلنة، ووفقاً لمتطلبات العصر الرقمي.

✘ توجيه التركيز من قبل كليات التربية وفي إطار إدارة الرقمنة إلي جملة الخريجين والعمل علي إعادة هيكلة المواصفات بشكل جذري ووفقاً لمتطلبات

العصر الرقمي بغية الوصول إلي نتائج ترفيع وتحسين لمستويات الخريجين
والمواصفات الرقمية المتطلبة.
ويمكن أن يتم ذلك وفق نموذج يمثل التصور المقترح والذي يظهره الشكل التالي:



المراجع

أحمد علي الأمير.(٢٠٠٢).الدور المستقبلي لكلية التربية في تدريب معلمي التعليم الابتدائي والإعدادي في دولة قطر في ضوء المتغيرات الجديدة، بحث مقدم في الندوة الأولى(تجارب دول مجلس التعاون في إعداد المعلم المصاحبة للاجتماع الخامس للجنة عمداء كليات التربية بجامعة قطر) في ١٠ مايو ٢٠٢٠

بدر سعيد الأغبري. (ب.ت). تصور مقترح في إعادة هيكلة كليات التربية في الجامعات اليمنية. كلية التربية. جامعة صنعاء.

خالد طه أحمد. (٢٠٠٤). إعداد المعلم وتدريبه. منشورات جامعة دمشق.

سعيد محمد عتوت باوزير.(٢٠٠٤). تقويم برامج إعداد معلمي العلوم في كلية التربية المكلا في ضوء المتطلبات اللازمة لتنفيذ مناهج العلوم المطورة للصفوف ٧/٩. رسالة ماجستير. الجمهورية اليمنية

عبد الرحمن جامل.(٢٠٠٣م). المعلم بين احتياجات التنمية وسياسة التأهيل والتدريب في معاهد وكليات التربية في الجمهورية اليمنية. المؤتمر العلمي الخامس عشر(مناهج التعليم والإعداد للحياة المعاصرة). مصر. مج ١. ص ٣٢٢ - ٣٤٥

Matt, Christian; Hess, Thomas; Benlian, Alexander (2015-08-04). "Digital Transformation Strategies". Business & Information Systems Engineering ٣٤٣-٣٣٩ (٥): ٥٧. doi:10.1007/s12599-015-0401-5. ISSN 2363-7005. مؤرشف من الأصل في ٥ مايو ٢٠٢٠

McKinsey " ^Digital Europe: Realizing the continent's potential |
". www.mckinsey.com مؤرشف من (باللغة الإنجليزية).

Stolterman, Erik; Croon Fors, Anna (2004). "Information Technology and the Good Life". Information systems research: relevant theory and informed practice. ص ٦٨٩. ISBN 1-4020-8094-8. مؤرشف من الأصل في ١٥ ديسمبر ٢٠١٩.

٢٠٢٠